

قضية

وقف تقرير لـ«هيومن رايتس ووتش». عام 2015، يشهد لبنان انتحار عاملة منزلية أسبوعياً نتيجة سوء المعاملة. وفي دراسة صادرة عن مركز دراسات المهاجرين في الجامعة الأميركية في القاهرة،

وتعود الى العام نفسه، فإن 65% من العاملات في لبنان يعملن 15 ساعة في اليوم، و42% هنهن يعملن 18 ساعة، و34% لا يأخذن إجازات. كل هذه جرائم «يكفلها» نظام «الكفالة» الذي يجرد هؤلاء من أي

عاملات المنازل ضحايا الدولار أيضاً!

زينة عثمان

«البرتك هي عملتك»، هذه «شعارات» نراها على التلفزيون وفي إعلانات المصارف، يُفترض أنها تلعب على

«الوتر» لدفع اللبنانيين الى التداول بعملتهم الوطنية. وهم بدأوا بذلك أخيراً، ولكن مكربين ولبسوا ابتطالاً. فقد دُفعوا إليه دفعاً بسبب شخّ الدولارات في السوق، ما أدى إلى رفع سعر صرفها مقابل الليرة. «البرتك

بوسليمان: عبودية حديثة

في لبنان «نظام عبودية حديثة» يقول وزير العمل، كميل بوسليمان، ويتحدث عن «تعديل جدي لنظام الكفالة تعمل الوزارة على إتمامه لضمان حفظ

حقوق العاملات». ولأن إقرار مشروع القانون الخاص بالعمالات المنزليات الذي أحيل إلى مجلس الوزراء «قد يطول»، وهو يفترض أن يسبب من الكفيل سلطته المطلقة على حياة العاملة، يؤكد بوسليمان أنه يعمل بمؤازرة من بعض الجمعيات الحقوقية وبإشراف منظمة العمل الدولية، على صياغة عقد عمل موحد جديد «ينظم عمل مكاتب استقدام العاملات وعلاقة أصحاب المكاتب بأصحاب العمل بطريقة ترعى تنظيم أوضاع هذه الفئة من العمّال تنظيمًا شاملاً».

تحقيق

بعد تحريرها من الراهيبين

والتكفيريين
هذه عاميت. تُركت عرسالك

وأهلها القدرهم
ومعاناتهم مع غياب

الخدمات الأساسية
حيث لا مدارس كافية

للاستيعاب الطلاب
ولا مستشفيات حكومية.

ولا طرقاً تصل للسيارات، فيما تُعرف

البلدة في كارثة بيئية واجتماعية
مع

تفتيش ظاهرة تعاطي المخدرات.
عرسالك

وحدها بعد حلها
تعهد - بعد للتحريات -

منصة صالحة لاطلاق المبادرات والشعارات

زاعم رحمة

بصمت رحمة فاطمة، ابنة الثلاثين عاماً من بلدة عرسال، إثر إصابتها بالسرطان. إنكشف «سرّها» الذي تختمته لعلمها بعدم قدرة أهلها على تكثف مصاريف العلاج، بعد أن

اصيبت بكسر في قدمها نقلت إثره إلى أحد المستشفيات. حال فاطمة من حال كثيرين من أبناء عرسال التي

تُركت، بعد تحريرها وجرودها من المسلمين التكفيرين، تواجه قدرها كما كان الأمر دائماً. الوجود الضخمة والمشاريع الرئانة التي أغدقتها الحكومة ورئاستها وهيئتها العليا للإغاثة والجمعيات الدولية المانحة كلها تبخرت. البلدة التي احتضنت - ولا تزال - أكثر من ضعفي عدد أبنائها من النازحين السوريين تغرق اليوم في مشاكل اجتماعية ومعيشية وتربوية وصحية وبيئية، من أزمة عدم توافر مقاعد دراسية كافية لأبناء البلدة من الطلاب التي تقضي أفة المخدرات بين الشباب وفي المدارس، وليس انتهاء بغياب مراكز الرعاية الصحية.

في عرسال أربع منطوبات رسمية وثمان خاصة وثانوية رسمية واحدة ومعهد فني بلغت كلها طاقتها الاستيعابية القصوى، خصوصاً

الرسمي منها، مع إجماع الإهالي عن تسجيل أبنائهم في المدارس الخاصة لتراجع قدراتهم المادية، أو بسبب تخلف بعضهم عن تسديد الأقساط الدراسية عن الأعوام السابقة.

«عرسال منكوبة»، يقول رئيس بلديتها ياسل الحجييري، بعدما تُركت لمصيرها المجهول على مدى



اتفاقيات التفاهم قبل كانت تلزم اصحاب العمل بجمع اجور العاملات بالدولار (مروان طحطح)

حقوق إنسانية واجتماعية.
في 2019، لم يتغيّر الوضع كثيراً: إلى الاستغلال والاسترقاق، أضيف إلى هموم العاملات الأجنيات همّ تراجع اجورهنّ بنحو عشرة دولارات (تشكّل للبعض 5% من قيمة الراتب) بسبب تغير سعر صرف الدولار مقابل الليرة

إلى أنه «قبل الحرب اللبنانية، كان هناك اتفاقيات تفاهم بين وزارة العمل والدول المرسله للعاملات لضمان حصول العمال والعمالات على اجورهم/ن بالدولار».

اليوم، ليس هناك أي إطار قانوني يجبر أصحاب العمل على الدفع بالدولار أو، على الأقل، تعويض العاملات المهاجرات عن الفروقات التي يدفعنها عند تحويل الأموال نتيجة تدني قيمة الليرة. وهما خياران يقول عبد الله إن الاتحاد الوطني سيجمع الأسسوع الجاري لمناقشتهما، قبل الخروج «بصيغة واضحة تضع حداً للاستغلال وتضمن للعمالات حقوقهنّ».

بيد أن حياة العاملات لن تصبح وريدة، كما يمكن أن نفترض، حتى وإن أصدرت وزارة العمل قراراً يلزم أصحاب العمل بدفع الفروقات. تلفت غنى العنذاري، من جمعية «كفى» إلى انتهاكات أكبر من ذلك لحقوق العاملات المسلوبة، بدأ من أجهز المنذني والمهين أصلاً، وصولاً إلى «مصادرة مكاتب استقدام

العمالات لاتعابهنّ خلال أول شهرين من العمل»، علماً بأن «نحو 40% من أصحاب العمل لا يدفعون راتب العاملة المنزلية بشكل منتظم».

العنذاري تلفت إلى أن «كفى» تابعت قضايا عاملات «كّن لا يقبضن لأكثر من 3 أشهر». وحين لجأن إلى وزارة العمل للشكوى، اصطدمن بباب مسدود وقانونية وإنسانية. بحسب رئيس الاتحاد الوطني للعمال والمستخدمين في لبنان، كاسترو عبد الله، «هذا الاستغلال قد يستمر لفترة طويلة» ما لم تتحرك وزارة العمل لكبحه، وهو يأتي «نتيجة الفوضى في السوق والشدة وعدم مراقبة الدولة لنشاط شركات ومكاتب الصيرفة ومكاتب تحويل الأموال على أنواعها»، مشيراً على أرض الواقع.

الأخطر من ذلك كله ما خلفه مسلحو الجماعات التكفيرية التي احتلت عرسال طوال أكثر من خمس سنوات، وتعامل إنتاج الحبوب المخدرة، وتفتشي ظاهرة التعاطي، بين الأطفال وطلاب المدارس، ما بات يتطلب، بحسب نائبة رئيس البلدية ربما كرنبي، «تدخّل وزارتي الداخلية والبلديات والشؤون الاجتماعية جهة أخرى، أن أرقام المغوضية العليا على الجوارح، وتوقيف المتورطين في ترويج تلك المواد». كرنبي تؤكّد، من جهة أخرى، أن أرقام المغوضية العليا لشؤون النازحين حول أعداد النازحين السوريين الذين لا يزالون في عرسال (37 ألفاً) غير صحيحة، وتجرّد ان «في البلدة اليوم 67 ألف نازح، في وقت تقلصت فيه تقديمات الجهات المانحة. فحتى المستوصفات باتت تبغي الربح من خلال بيع الأدوية واستشفاء بدلات معاينة طبية من المرضى، فيما لم يوضع حجر الأساس لمستشفى عرسال الحكومي الذي كان مقرراً منذ ثلاثة أشهر، بحسب الوعد الحكومية، مع أن المستشفى، وفق كرنبي، «يخدم المنطقة بأكملها».

منبر

«التربية» تستعطف العانحين... ومعلمو النازحين لا يقبضون

ست سنوات مرّت على فتح المدارس الرسمية لتعليم الطلاب من النازحين السوريين في الدوام المسائي، والحكومات المتعاقبة تعتمد، كل عام، سياسة استعطف المجتمع الدولي لزيادة التمويل من الدول المانحة بحجة تأمين العلم لكل نازح، فيما تنتهج سياسة الاستخفاف والماملة تجاه الهيئة التعليمية.

عام دراسي جديد يبدأ، والمعلمون لم يقبضوا بعد مستحقات الفصل الثاني من العام الماضي، فيما لم تعد حجة عدم وجود موارد مالية كافية تنطلي على أحد. فليس خافياً أن الدولة تتقاضى من الدول المانحة 600 دولار عن كل تلميذ سوري، مع بداية كل عام، وأن الاعتمادات المالية تقع في المصارف، في حين تقطع الوزارة من الأجر الفعلي المخصّص من المانحين لكل حصّة تدريس، إذ تعطي الأساتذة أقل من نصف المبلغ الفروص والذي لا يتعدّى 12 دولاراً، وككلّ عام تبدأ المعاناة في انتظار راتب الفصل الأول، وتلّقي الوعد التي تترجم بين أيار وحزيران، أما تعاب الفصل الثاني فحدث ولا حرج. معظم هؤلاء المعلمين عاطلون من العمل، أو متقاعدون في الدوام الصباحي، وهم يحملون إجازات تعليمية وينتظرون فتح أبواب مجلس الخدمة المدنية أمامهم لإجراء مباريات التثبيث، وقد وجدوا في هذا المشروع خلاصهم من البطالة. وإن بساعات تعاقّد قليلة، لتأمين مصاريفهم الشخصية، وإذا بهم يكسّسون الديون عليهم، بسبب عدم وفاء وزارة التربية بالتزاماتها، وحجز مستحقاتهم وتأخيرها.

وفي السياق، نفى أمين سر رابطة التعليم الأساسي في لبنان حسين جواد تحديد أي موعد لتسديد ما تبقى من مستحقات صناديق المدارس الرسمية عن العام الماضي، وأجور الهيئة التعليمية في مدارس بعد الظهر.

وكان الأساتذة قد تواصلوا خلال العطلة الصيفية مع وزير التربية أكرم شهيّب ومسؤولة وحدة التعليم الشامل في وزارة التربية (التي تعنى باللاجئين) صونيا خوري، وجاء رد الوزير عبر تسجيل صوتي على «الواتساب» يطلب فيه من إحدى المعلمات إرسال التظلمات والوعود إلى زملائها، ومغالبا أنه «منهمك في العمل وحرص على إعطاء الناس حقوقها وكّل ما يصير معنا عشرة قروش عم بصرناها»، مؤكّاً أنه يبذل جهداً لدفع جميع المستحقات قبل بداية العام. لكن السؤال الذي يطرحه المعلمون مجدداً، أين ذهب الاعتمادات المالية من الدول المانحة التي تدخل وزارة التربية كل عام؟.

كارين زاهر

هك ينصفنا «بي الكلك»

فخامة تعرف رئيس البلاد العماد ميشال عون المحترم،

قرأنا ما تفضلت به أخيراً حول دعوتكم رؤساء المؤسسات القضائية لتخلي بالنزاهة، وهذا كلام عظيم. لكن تطبيقه أعظم. سؤالي لفخامتكم: لو أن أحد القضاة أو إحدى المؤسسات القضائية لم تلزم بقسمها وبما أقيمت عليه منذ ثلاث سنوات فمأنا ستفعل وكيف ستحاسبها؟

بين أيديكم فضيحة قضائية طازجة وربما يكون تصرفكم إزاءها مصادقاً لما أقيمت عليه، وأليك التفاصيل:

فخامتك تعرف أن وظيفة المجلس الدستوري هي أن يبيّن في دستورية المواد. لكن هذا المجلس، وهو إحدى المؤسسات القضائية التي لكم فيها حصّة وإزنة برئسيه أو ببعض أعضائه، قام بخالفة واضحة لما أقيمت عليه، وتجاوز صلاحياته بشكل خطير. وسؤالي لفخامتكم هو:

1- هل طلعتم على قرار المجلس المتعلق بالطنع المقدم من العسكريين المتقاعدين والقضاة في الموانزة؟

2- هل أخبركم مستشاروك بأن المجلس وقع في مغالطة تصل إلى حد الفضيحة عندما أعلن

أضربية الدخل المفروضة على المتقاعدين غير مؤلفة وغير منسجمة مع الدستور لخالفتها مبدأ المساواة بين المواطنين، ومع ذلك أبقاها ولم يسقطها، وذلك «حرصاً على الانتظام المالي العام والمالية العامة»، ونصّب نفسه مدققاً مالياً ومراقباً لعقد التفقات، وتجاوز حد السلطة المناطة به

وطلب من المجلس التيايي تصحيح الخلل الناتج عن عدم المساواة في موازنة 2020. إلا أنه في الوقت نفسه أسقط المادة 26 المتعلقة بالقضاة لجهة إستيفاء رسوم الميكانيك والتسجيل بغية

إعفاء القضاة من هذه الرسوم خلافاً لمبدأ المساواة مع غيرهم من المواطنين؟

3- هل أخبركم مستشاروك أن المجلس أسقط المادة 27 لأن القضاة طعنوا بها لأنها تحرمهم من وضع حرف ل على لوحات سياراتهم، وفي هذا ضرب للمساواة مع بقية السلطات والمواطنين؟

4- هل أخبركم مستشاروك أن المجلس قبل طعن القضاة بالمادة 81 التي تمنع تقاضي الموظفين إضافات مالية تفوق 75% من حقوقهم السنوية وأبقى على تعويضات القضاة في المجلس

الدستوري والمحاكم المدنية والدينية مفتوحة بما يرمق خزينة الدولة التي حرص عليها القضاة عندما درسوا ضريبة الدخل على المتقاعدين؟

5- هل أخبروك بالفضيحة الكبرى حول إسقاط المادة 84 التي تمنع الجمع بين راتبتين من المال العام وتقاضي تعويضات تصل إلى عشرين ضعفاً إلى حد 13 مليون ليرة أي 20 ضعف الحد الأدنى للأجور؟

6- وهل أخبروك بأن المجلس أسقط المادة 89 التي تمنع إنتداب القضاة إلى ملاكات الإدارة

ومؤسسات الدولة العامة وتقاضي تعويضات خيالية في وقت يبرز القضاء تحت نقص رهيب في أعداد القضاة بما ينكس على سير العمل القضائي؟

7- وهل أخبروك بأن الإبطالات التي أجراها المجلس تشكل عبئاً كبيراً على مالية الدولة في حين أبىي لئامة المتعلقة بالضريبة المفروضة على طبابة العسكريين المتقاعدين والضريبة على مشتاتهم التقاعدية رغم اعترافه أنها غير منسجمة وغير متألّقة مع الدستور؟

8- عندما يعترف المجلس الدستوري بأن المواد الموجودة في الموازنة والتي تضرب حقوقنا غير مؤتلفة مع الدستور، ويرمي كرة النار على المجلس النيابي والحكومة طالباً منهما تصحيح الخلل في موازنة 2020 فهل هذا من صلب عمله؟ وإذا سلسلنا جدلاً أن هذا من صلب عمله، فأين يُصرف هذا الطلبي؟ ومن يجبر الحكومة والمجلس على تصحيح الخلل؟

فخامة الرئيس: عندما يقوم أحد الأولاد في الضميمة بعمل شائن يذهب المتضررون إلى أهله من أبناء القضاة بما ينكس على سير العمل القضائي؟ عليهم يحصلون حقهم، نحن نطلبنا من قبل الدولة فدنهيا إلى المجلس الدستوري، وإذا به يقع في مغالطات فادحة وكارثية تشكل نقطة سوداء فيبي سجله، نطلبنا وقبّل طعن القضاة، وبما أن قرارات المجلس «إلهية» ولا يمكن الشكوى عليه قررنا اللجوء، إلى «أوامر الضميمة»، وهم في هذه الحال فخامتكم «بي الكلك»، فهل تنصفنا؟

الصمد المتقاعد سامي المراد